(مترجمة)

العناوين:

- **الارتفاعات الحادة للديون الباكستانية**
- **استئناف المحادثات النووية الإيرانية**
- **الأزمة الاقتصادية في تركيا تزداد سوءاً**

التفاصيل:

الارتفاعات الحادة للديون الباكستانية

كشفت وزارة المالية والإيرادات الباكستانية مؤخراً عن وضع ديون باكستان. وفي إجابة مكتوبة، أكدت الوزارة أن الدين الخارجي والالتزامات الباكستانية ارتفعت من 95 مليار دولار في 2017-2018 (عندما تولت حركة إنصاف الباكستانية "عمران خان" السلطة) إلى 127 مليار دولار حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021. وقفز الدين والمطلوبات الخارجية بمقدار 32 مليار دولار فقط في آخر ثلاث سنوات وثلاثة أشهر! ليس من المستغرب ما قاله رئيس الوزراء عمران خان إن "المشكلة الأكبر" هي أن الحكومة ليس لديها ما يكفي من المال لإدارة البلاد. وأضاف أن الديون الخارجية المتزايدة وانخفاض الإيرادات الضريبية أصبحت قضية "أمن قومي". كل هذا يحدث لأن التضخم كان في منطقة من رقمين لمعظم فترة حكم حركة إنصاف. ستتجه باكستان إلى الانتخابات في عام 2023 وتجد حكومة حزب إنصاف بالفعل أن حلفاءها يقفزون وسط تدهور الوضع الاقتصادي. يبدو أن باكستان الجديدة تغذي نفس سياسات الإنفاق على الديون.

استئناف المحادثات النووية الإيرانية

بعد ستة أشهر، بدأت لجنة خطة العمل الشاملة المشتركة اجتماعها يوم الاثنين 29 تشرين الثاني/نوفمبر في فينا لمناقشة البرنامج النووي الإيراني. وتوقفت المحادثات مع إجراء إيران انتخابات وطنية، وقد تم استئناف المحادثات الآن وسط مخاوف إقليمية وعالمية بشأن تطورات البرنامج النووي الإيراني منذ توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2015. لا تزال هناك خلافات كثيرة بين الولايات المتحدة وإيران ما سيجعل التقدم بطيئاً وصعباً. بعد اختتام الاجتماع يوم الاثنين، كان إنريكي مورا من الاتحاد الأوروبي متفائلاً وقال إن الوفد الإيراني الجديد أوضح أنه من المقرر أن ينخرط في "عمل جاد" لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة. وقال "أشعر بإيجابية بأننا يمكن أن نفعل أشياء مهمة في الأسابيع المقبلة". كما اعترف مورا بأن العقوبات الأمريكية على إيران لها تأثير مدمر على السكان المدنيين. وقال، في إشارة إلى العقوبات، "هناك شعور بالإلحاح لإنهاء معاناة الشعب الإيراني". وقال مورا إن الوفد الإيراني وافق على استئناف الجولة الأخيرة من المفاوضات في حزيران/يونيو. وقال: "لقد وافقوا على أن العمل المنجز خلال الجولات الست الأولى هو أساس جيد لبناء عملنا في المستقبل". كان هناك الكثير من الحديث عن رغبة الحكومة الجديدة في طهران في إعادة النظر في بعض الشروط القديمة، لكن يبدو أنهم قبلوا ذلك ووافقوا على تسوية في هذه المرحلة المبكرة جداً من المحادثات.

الأزمة الاقتصادية في تركيا تزداد سوءاً

اندلعت احتجاجات في مدن تركية عديدة على انهيار الليرة التركية الأسبوع الماضي حيث وصلت إلى 13 ليرة تركية مقابل الدولار، وهو رقم قياسي جديد. ففي إسطنبول وأنقرة، دعا المتظاهرون الحكومة وأعضاء حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى الاستقالة. كما اشتبكوا مع الشرطة في أنقرة. وكانت العملة التركية في أزمة منذ سنوات عديدة، حيث تبلغ ديون تركيا ما يقرب من نصف ناتجها المحلي الإجمالي ومعظمها محجوز بالدولار. وسط جائحة كوفيد-19، تراجعت الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق بعد استبدال رئيس البنك المركزي ناسي أغبال ووضع شهاب قافجي أوغلو. لقد تولى أردوغان السيطرة الفعلية على البنك المركزي للدولة وحول المؤسسة إلى كيان آخر لاستخدامه في أجندته السياسية. نمت أهدافه غير المنظمة وقصيرة المدى الآن في الاقتصاد الأوسع على الرغم من ادعاء أردوغان أنه كان يتبع بعض المبادئ الاقتصادية الجديدة.